الأمم المتحدة

A/58/438–S/2003/1013

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إليكم من سعادة السيد رشات تشالار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت **بامير**
السفير
الممثل الدائم

231003 231003 03-56442 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من سعادة السيد رشات تشالار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إليكم من فخامة الرئيس رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

(توقيع) رشات **تشالار**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

ضميمة

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من فخامة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص

أتشرف بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به زعيم القبارصة اليونانيين، السيد تاسوس بابادوبولوس، في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بنيويورك.

إننا نشاهد كل عام المسؤولين القبارصة اليونانيين يظهرون أمام الجمعية العامة ليكرروا مزاعمهم الواهية المعروفة جيدا ضد تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص وليُظهروا مسألة قبرص على أنها مشكلة ''غزو'' و''احتلال''. ولهذا ليس من المستغرب أن يتَّبع السيد بابادوبولوس نفس السبيل، الذي لا يعدو كونه تشويها للحقائق يستهدف إخفاء مسؤولية الجانب القبرصي اليوناني عن إنشاء أزمة قبرص وإدامتها. ومع ذلك فإن ملاحظات السيد بابادوبولوس تكتسب مغزى خاصا إذا نُظر إليها من منظور آخر، فهي لا تؤكد فحسب صحة اعتقادنا الراسخ بأن الجانب القبرصي اليوناني لم يقبل بعدُ فكرة تقاسم مستقبل الجزيرة مع القبارصة الأتراك في إطار شراكة جديدة تقوم على المساواة في السيادة، بل تظهر أيضا رفضا واضحا لقبول القبارصة الأتراك، كشركاء متساوين معه، في أي شكل من الأشكال. ومن الواضح أن طريقة التفكير هذه لا تعزز المصالحة، خاصة في الوقت الذي اتخذنا فيه من جانبنا خطوات جسورة نحو تعزيز الثقة وعلاقات حسن الجوار بين الجانبين على الجزيرة.

وينبغي أن نؤكد، في البداية، أن أيا من القرارات التي يشير إليها السيد بابادوبولوس في بيانه، من باب التشدق فحسب، لا يصف التدخل التركي المبرَّر الذي حدث في عام ١٩٧٤ بأنه ''عدوان'' أو ''غزو'' أو يصف الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة على أنه ''احتلال''. والواقع أن تدخل تركيا الذي حال دون ضم اليونان غير المشروع لقبرص، تم وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمانات لعام ١٩٦٠ بناء على طلب الشريك القبرصي التركي في تأسيس جمهورية عام ١٩٦٠ الزائلة، وكان قانونيا ومشروعا بالكامل بموجب المادة ٤ من المعاهدة المذكورة. وقد أكدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا شرعية التدخل التركي في قبرص في قرارها ٥٧٣ (١٩٧٤) الذي اتخذته في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ وأكدتها محكمة استئناف أثينا في قرارها الذي اتخذته في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩.

والواقع أن الاحتلال الوحيد في قبرص هو اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني منذ ٤٠ عاما – واحتلاله المستمر – لمقر حكومة جمهورية قبرص التي كانت ممثلة للشعبين.

أما فيما يتعلق بـ ''الغزو'' فإني أود فقط أن أُذكِّر بالخطاب المؤثِّر الذي أدلى به زعيم القبارصة اليونانيين، الأسقف مكاريوس، أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، واتهم فيه علنا اليونان، وليس تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وأقواله هذه، التي جاءت في أعقاب الانقلاب اليوناني الذي حدث في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، مُثبتة جيدا في السجلات التاريخية للأمم المتحدة ولا تحتاج إلى إسهاب. غير أن ما حدث في قبرص قبل الانقلاب هو أمر له نفس الأهمية – إذا لم تكن له أهمية أكبر – في كشف مسؤولية الجانب القبرصي اليوناني وحده عن الانقسام الحالي للجزيرة.

ففيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، مارس القبارصة اليونانيون، بعون ومساعدة من اليونان، الإرهاب والاستبداد ضد الشعب القبرصي التركي بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان. ولم يكن لحق القبارصة الأتراك في الحياة والحرية والأمن وجود يُذكر في تلك الفترة. فقد قَتل قبارصة يونانيون مسلحون من الجماعات شبه العسكرية وشوّهوا المئات من القبارصة الأتراك وأصبح ربع السكان القبارصة الأتراك (أي نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص) بلا مأوى. وتم اختطاف مئات آخرين أو التسبب في اختفائهم قسرا دون أن يراهم أو يسمع عنهم أحد بعد ذلك على الإطلاق. وهناك وفرة من الأدلة الحية على أنه جرى فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ القيام بحملة تطهير عرقي استهدفت القبارصة الأتراك من جانب شركائهم السابقين. وحسب المرء أن ينظر في تقارير الأمين العام والتقارير الصحفية لتلك الفترة ليلحظ مدى فداحة الوضع الذي أوجدته حملة القبارصة اليونانيين من أجل الوحدة مع اليونان.

إن خلفية العنف هذه، التي يتحمل المسؤولية عنها القبارصة اليونانيون وحدهم، هي التي قسمت الجزيرة وفصلت بين شعبيها من خلال دفع القبارصة الأتراك إلى التوطن في جيوب متناثرة لا تتعدى مساحتها ٣ في المائة من إقليم الجزيرة لمدة ١١ عاما؛ الأمر الذي أدى في النهاية إلى التقسيم الحالي الجزيرة.

أما فيما يتعلق بالشرعية والفعالية التي يشير إليهما السيد بابادوبولوس في معرض حديثه عن غايات منظومة الأمم المتحدة والأهداف العالمية، فينبغي أن نذكر أن شرعية جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠، التي كانت قائمة على الشراكة، تكمن في الوجود المشترك والمشاركة الفعالة لكلا الشعبين في جميع أجهزة الدولة. ولم يكن لأي من الطرفين حق تسيير أمور أو حكم الطرف الآخر أو الجزيرة بأكملها. بل إن السمة الأساسية التي كانت تتميز بها اتفاقات الفترة ١٩٥٩-١٩٦٠ التي نشأت بموجبها جمهورية قبرص، والتي زالت من الوجود منذ وقت طويل، كانت تحريم هيمنة شريك واحد على الآخر.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، لجأ الشريك القبرصي اليوناني في جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ إلى العنف واغتصب أجهزة الدولة بقوة السلاح. ولا توجد في الجزيرة منذ ذلك الحين إدارة مركزية مشتركة قادرة على تمثيل الجزيرة بأكملها، سواء من الناحية القانونية أو الواقعية. وبعبارة أخرى، ليس للإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص التي اغتصبت لنفسها اسم ''حكومة جمهورية قبرص'' أي حق قانوني أو أخلاقي في تمثيل أي شخص غير الشعب القبرصي اليوناني.

ولا أملك، فيما يتعلق بالفعالية، إلا أن اتفق مع السيد بابادوبولوس على أن القبارصة اليونانيين لا يفوقهم أحد في استخدام الاعتراف الدولي كأداة سياسية فعالة على حساب مصالح الجانب القبرصي التركي. بل إن معاملة المجتمع الدولي غير المنصفة للإدارة القبرصية اليونانية على أنها ''الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص'' كانت ولا تزال السبب الرئيسي الذي شجع الجانب القبرصي اليوناني على رفض التقاسم المتكافئ للسلطة مع القبارصة الأتراك. وكما تعلمون جيدا، فقد تقدمت الإدارة القبرصية اليونانية، عارضةً نفسها على أنها ''حكومة قبرص''، بطلب انفرادي وغير قانوني للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وكان لقبول الاتحاد الأوروبي وموالاته لهذا الطلب، رغم معارضتنا المبررة له ورغم المعاهدات الدولية التي تحظر إتمامه، تأثير مدمر على الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في الجزيرة.

وعندما أعلن الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أن الإدارة القبرصية اليونانية ستُقبَل بوصفها عضوا جدا باسم قبرص، تشدد الجانب القبرصي اليوناني في موقفه تجاه تحقيق تسوية عن طريق التفاوض واثقا من أن المعايير المقبولة لتحقيق تسوية في قبرص، مثل تقسم الجزيرة إلى منطقتين، وإزالة القيود المفروضة على الحريات الثلاث، واستمرار العمل بنظام الضمانات لعام ١٩٦٠، ستتلاشى متى أصبحت ''قبرص'' عضوا في الاتحاد الأوروبي الذي تنتمي اليونان – وليس تركيا – إلى عضويته. وتجلى هذا الأمر في الموقف المتصلب وغير المرن الذي تبناه الجانب القبرصي اليوناني طيلة مراحل المحادثات المباشرة التي بدأت في عام ٢٠٠١ بناء على مبادرة منّي وانتهت بالمحادثات التي عقدت في لاهاي.

وخلافا لزعم السيد بابادوبولوس، فإننا نعلم جميعا أن المحادثات لم تفشل بسبب التصلب من جانبنا بل لأن الإدارة القبرصية اليونانية، وقد شجّعتها احتمالات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، لم تكن راغبة في قبول مفهوم الشراكة بين طرفين متساويين وترجمة مبدأي المساواة في السيادة والتقسيم إلى منطقتين إلى واقع ملموس. ولم يسهم القرار

المؤسف بربط المحادثات بالجدول الزمني الضيق لبرنامج ''انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي'' في أي عملية مجدية، و لم يكن من الممكن أن يسهم فيها.

وعلى الرغم من الموقف السلبي للإدارة القبرصية اليونانية، ركّزنا على إعطاء دفعة جديدة للجهود التي تستهدف تحقيق تسوية شاملة وقدمتُ، كما تذكرون، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مقترحات تستهدف التغلب على أزمة الثقة العميقة بين الشعبين التي ظلت تعوق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في الجزيرة. وشملت المقترحات فتح أجزاء من منطقة فاروشا المسيَّجة لإعادة التوطن فيها؛ وإزالة جميع القيود التي يفرضها الجانب القبرصي اليوناني على التجارة الخارجية، والنقل والسفر، والقيود التي يفرضها على الأنشطة الثقافية والرياضية؛ وحرية تنقل أفراد الشعبين، وخاصة السياح وأفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ وحرية تنقل البضائع. ومما يؤسف له أن الجانب القبرصي اليوناني رفض هذه المقترحات في اليوم نفسه دون أن ينظر فيها مجرد نظر.

وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز التوصل إلى مصالحة عن طريق تهيئة مناخ جديد للثقة، اتخذ مجلس الوزراء في الجمهورية التركية لشمال قبرص في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قرارا بالترتيبات الجديدة للعبور بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وجنوب قبرص. وكان هذا القرار تاريخيا وحظي بترحيب القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين الذين استقبلوه بحفاوة شديدة.

وكما هو معلوم لديكم، فإن واحدة من أهم القضايا الأساسية في المسألة القبرصية هي موضوع الممتلكات. وطالما اقترح الجانب القبرصي التركي على الجانب القبرصي اليوناني إنشاء لجنة مشتركة لدعاوى الممتلكات من أجل النظر في مطالبات القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين المتعلقة بالممتلكات، ووضع طرائق من أجل تسويتها على أساس مبدأ الشطرين المتفق عليه. غير أن الجانب القبرصي اليوناني رفض هذا الاقتراح مانعا على أصحاب الممتلكات المتأثر من الاستفادة من أشكال الجبر الفعالة. وفي غياب التعاون من الجانب القبرصي اليوناني، قامت الجمهورية التركية لشمال قبرص، بالتشاور مع الهيئات الدولية ذات الصلة، بتمرير قانون جديد في جمعيتها العمومية تعرض بمقتضاه على القبارصة اليونانيين تعويضات، سواء لراغبي التعويض الكامل عن ممتلكاتهم أو لراغبي استبدال ممتلكاتهم في الجمهورية التركية لشمال قبرص بممتلكات للقبارصة الأتراك في جنوب قبرص. وليس ثمة ما يدعونا إلى تأكيد ما ينطوي عليه هذا التشريع من أهمية إنسانية وعملية. ومع ذلك، كانت استجابة السلطة القبرصية اليونانية لهذه الطاقة الجديدة والتي تفتحها الجمهورية التركية لشمال قبرص سلبية. وقد تناوب المسؤولون من القبارصة اليونانيين توجيه الإدانة إلى

القبارصة اليونانيين الذين قبلوا الاستفادة من هذا التصحيح القانوني الذي تعرضه الجمهورية التركية لشمال قبرص. ويشكل ذلك محاولة صارخة للانتقاص من الحقوق الفردية للقبارصة اليونانيين، كما أنه يقوض الأداة الفعالة التي تقدمها الجمهورية التركية لشمال قبرص وتتفق اتفاقا تاما مع القواعد الدولية ذات الصلة.

ويشير الزعماء السياسيون للقبارصة اليونانيين دائما إلى المبدأ الداعي إلى اللجوء إلى الحلول السياسية على الجزيرة من أجل مواجهة مثل هذه المشاكل. وقد أعلن اندرياس هيرستو، وزير الداخلية القبرصي اليوناني بأنه سيكون بوسع القبارصة الأتراك تلقي تعويضاتهم بعد التوصل إلى حل (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، هارافيجي). كما أعلن كيبروس هيرسوستوميديس، الناطق باسم الإدارة القبرصية اليونانية، أن قضية الممتلكات مسألة لا يمكن التوصل إلى حل نهائي بشأنها إلا بعد حل المشكلة القبرصية (٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما هي). إلا أنه لا بد أيضا من التنبه إلى وجود قائمة تعويضات مطولة مقدمة من القبارصة الأتراك وتستحق على القبارصة اليونانيين تعود إلى الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ ولا تزال تنتظر البت فيها.

وقد تتذكرون رسالتي إليكم المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التي التمست فيها دعمكم لإطلاق عملية رئيسية أخرى. فقد اقترح الجانب القبرصي التركي فتح مطار نيقوسيا الدولي ووضعه تحت إدارة الأمم المتحدة من أجل خدمة الطرفين. وتضمنت مجموعة المقترحات أيضا التدابير الأخرى التي توختها مقترحات تدابير بناء الثقة المقدمة من الأمم المتحدة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بما في ذلك فتح منطقة فاروشا المسيَّجة لأغراض إعادة التوطين تحت إدارة الأمم المتحدة. لكن الجانب القبرصي اليوناني رفض أيضا هذا الاقتراح البنّاء.

وبعبارات السيد بابادوبولس التي استخدمها فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط فإنه يتعين ''على الجانبين إظهار الإرادة السياسية الضرورية على كافة المستويات، وإقران ذلك بعمل دؤوب على أرض الواقع يسير في الاتجاه السليم''. غير أن التطورات الأخيرة في قبرص، التي أخفقت فيها القيادة القبرصية اليونانية في الرد بالمثل، في أي اتجاه، على كافة المبادرات التي قدمناها تظهر دون أدنى شك أن الإرادة السياسية التي سبق أن أعلنها الجانب القبرصي اليوناني من أجل التوصل إلى ''حل عملي ودائم'' لا تعدو أن تكون ملاحظات فارغة الهدف منها إثارة مشاعر السامعين. وقد فضلت الزعامة القبرصية اليونانية أن تتمسك باللقب الذي اغتصبته، وهو لقب ''حكومة قبرص'' بدلا من إعادة إقامة شراكة جديدة في ضوء الحقائق السائدة.

من ناحية أخرى، فإنه من الأمور المسلّم بها أن الغالبية العظمى من الشعب القبرصي التركي مستعدة ومهيأة لقبول حل سياسي في قبرص والانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، رهنا باحترام سيادة القانون الذي ينص على أن قبرص لا يمكن أن تدخل الاتحاد ما لم يكن الوطنان الضامنان كلاهما عضوا فيه. إلا أنه من الصحيح أيضا أن الشعب القبرصي التركي مستعد ومصمم على أن يضمن أن دولته، الجمهورية التركية لشمال قبرص، لن يكون مآلها التفكك بأي وسيلة من الوسائل، وعلى أن يواصل الدفاع عن حقوقه ومصالحه الأصيلة بأي تكلفة كانت، وعلى عدم الإذعان للطموحات القبرصية اليونانية بإخضاع قبرص لسيطرتها.

وفيما يتعلق بالمسألة البالغة الأهمية المتعلقة بحقوق الإنسان، أود أن أؤكد أنه ليس للقبارصة اليونانيين أن يلوموا أي أحد على انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قبرص، خاصة في وقت يستمر فيه دون هوادة فرض الجزاءات القبرصية اليونانية على الشعب القبرصي التركي تحت لقب ''حكومة قبرص'' المغتصب. وتتسع هذه الجزاءات التي يفرضها الجانب القبرصي اليوناني إلى نطاق شامل يتراوح بين حرمان القبارصة الأتراك من حق التمثيل في المحافل الدولية ومنعهم أو تقييد سفرهم إلى الخارج، والحجر على اتصالهم بباقي أنحاء العالم؛ وتقليص التجارة بين الجمهورية التركية لشمال قبرص والعالم الخارجي؛ وتعويق جميع الصلات الثقافية والرياضية بين الشعب القبرصي التركي والبلدان الأخرى.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من المبادرات الإيجابية للجانب القبرصي التركي، إلا أن السلطات القبرصية اليونانية تواصل تثبيط القبارصة اليونانيين والسياح من العبور إلى شمال قبرص. ولا تسمح السلطات القبرصية اليونانية للسياح بقضاء الليل في شمال قبرص، وتتوعد القبارصة اليونانيين وسواهم ممن يختارون البقاء بإجراءات قانونية وغرامات. ويواجه الأشخاص الذين يشترون بضائع استهلاكية من محلات في الجمهورية التركية لشمال قبرص صعوبات عند عودتهم إلى جنوب قبرص. وتفيد الصحافة القبرصية اليونانية عن استمرار مصادرة هذه البضائع على يد الشرطة القبرصية اليونانية بالرغم من حالة الاستياء العام إزاء هذه التصرفات غير الحكيمة.

وبالنسبة للمسألة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين، تجدر الإشارة إلى أن السيد بابادوبولس، يقوم بكل بساطة بتجاهل الإشارة إلى المفقودين من القبارصة الأتراك الذين اختفوا خلال الفظائع المرتكبة في الفترة ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤. ويتماشى هذا الموقف، بطبيعة الحال، مع السياسة الأصيلة للقبارصة اليونانيين فيما يتعلق بهذه القضية الحساسة. فعلى الرغم من الأدلة الحقيقية والمباشرة التي تؤكد أن معظم القبارصة اليونانيين الذين تُدرج الإدارة

القبرصية اليونانية أسماءهم بوصفهم مفقودين، إما قتلوا على يد اليونانيين أنفسهم خلال الحرب الضروس التي اقترنت بانقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، أو قتلوا في الأحداث التي فجَّرها هذا الانقلاب، فإن الإدارات القبرصية اليونانية المتعاقبة استطاعت إخفاء هذه الحقيقة عن الشعب القبرصي اليوناني والمجتمع الدولي على حد سواء لعقود من الزمن، واستغلت هذه المسألة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية على حساب أسر المفقودين على الجانبين.

وجدير بالإشارة، في هذا السياق، أنه في أعقاب سلسلة مثيرة من عمليات الإفصاح في جنوب قبرص فيما يتعلق بحالات ما يسمون ''بالأشخاص المفقودين'' الذين ظلت الإدارة تحتفظ بأسمائهم على هذه القائمة رغم علمها بأنهم قتلوا في انقلاب عام ١٩٧٤، أقدم إيوانيس كاسوليديس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني على الاعتراف بأن الإدارة القبرصية اليونانية ''مدينة باعتذارات كثيرة'' لأسر ''المفقودين''.

وكما هو معلوم لديكم أيضا، فإن الهيئة الوحيدة المختصة بحل مشكلة المفقودين في قبرص هي لجنة الأمم المتحدة الثلاثية المستقلة المعنية بالمفقودين في قبرص التي شُكلت في عام ١٩٨١ وتتألف من قبرصي تركي، وقبرصي يوناني، وعضو محايد يعينه الأمين العام. وواضح، حتى من تشكيل اللجنة أن تركيا ليست طرفا في هذه المسألة. وفي ضوء هذه الحقائق، فإن إغفال السيد بابادوبولس الإشارة إلى اللجنة، ومحاولته ربط تركيا بمسألة المفقودين تظهر استمرار الزعامة القبرصية اليونانية في لا مبالاتها إزاء وضع حد لهذه المأساة الإنسانية، بل العمل على إطالتها عن طريق نقلها إلى محافل أخرى من خلال حل هذه اللجنة التي لا تعطي للطرفين فحسب قولا متساويا، إنما تكفل توافر الحيدة إزاء المسألة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر من جديد أن الجانب القبرصي التركي مستعد، على سابق عهده، للتعاون التام، مع اللجنة الثلاثية من أجل التوصل إلى حل للمسألة يفي بتوقعات الأسر المعنية على الجانبين. وليس لنا إلا أن نأمل بأن يتبع الجانب القبرصي اليوناني النهج البنّاء نفسه وأن يتوقف عن اللعب بآلام البشر ويكشف عن القائمة الكاملة لأسماء القبارصة اليونانيين الذين قتلوا في انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وأماكن دفنهم، فيزيل من ثم عقبة رئيسية تقف بوجه تحقيق تقدم نحو التوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة المزمنة.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها السيد بابادوبولس بشأن اللاجئين، أود أن أذكّر بالحقائق التاريخية التي تشير إلى أن مسألة المشردين في قبرص انتهت إلى حلول جذرية عن طريق اتفاقية فيينا الثالثة المؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، التي وافق الطرفان بموجبها على القيام طوعا بإعادة تجميع السكان في المناطق الخاضعة لكل منهما تحت إشراف قوة الأمم

المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويرد سجل كامل للاتفاق وسبل تنفيذه في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (انظر: S/11789 و Add.1).

وبخصوص مسألة ما يسمى ''الجيوب''، تجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح استُخدم للمرة الأولى في تقارير الأمين العام للإشارة إلى المناطق التي حُمل القبارصة الأتراك على الدخول إليها على يد القبارصة اليونانيين خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤. وفي الآونة الأخيرة، يحاول الجانب القبرصي اليوناني استخدام مصطلح ''سكان الجيوب'' لأغراض دعائية عن طريق استغلال وجود بضع مئات من القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في شمال قبرص. وواقع الأمر أنه لا يوجد سكان جيوب منذ تحرير تركيا للقبارصة الأتراك في عام ١٩٧٤، كما أن القبارصة اليونانيين يعيشون في الجمهورية التركية لشمال قبرص متمتعين بالحقوق والظروف المعيشية نفسها التي يحياها باقي سكان الجمهورية.

وأود، قبل أن أختتم رسالتي، أن أذكّر مرة أخرى، وحسبما أكدت لكم في رسالتي المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بأن السلطات العسكرية في الجمهورية التركية لشمال قبرص مستعدة لمناقشة مسألة تطهير الألغام في نيقوسيا والمناطق المحيطة بها مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

(توقيع) رؤوف **دانكتاش**
الرئيس